

تحرك عاجل

سجين رأي مُحتَجَز بمعزل عن العالم الخارجي

بعد اعتقاله في 1 فبراير/شباط 2021، تعرَّض الباحث وطالب الماجستير، أحمد سمير سنطاوي، للاختفاء القسري لمدة خمسة أيام. وفي أثناء تلك المدة، اعتدى عليه أفراد قوات الأمن بالضرب، وأبقوا عينيه معصوبتين في احد أماكن الاحتجاز، خلال استجوابه بشأن مشاركاته عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأبحاثه الأكاديمية. وأمرت نيابة أمن الدولة العليا، في 6 فبراير/شباط 2021، باحتجازه على ذمة التحقيقات في تهمة متعلقة بالإرهاب. ومنع من الاتصال بأسرته، ما أثار بواعث القلق حيال حالته الصحية وسط تفشي فيروس كوفيد-19 في سجون مصر المكتظة التي تتسم بأوضاع احتجاز غير صحية. ويجب الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

البريد الإلكتروني: m.office@ppo.gov.eg

تويتر: @EgyptianPPO

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى سيادتكم للإعراب عن بواعث القلق بشأن الاحتجاز التعسفي لأحمد سمير سنطاوي، باحث وطالب ماجستير في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) يبلغ من العمر 29 عاماً، على ذمة تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة التي تختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني.

واعْتُقل أحمد سمير سنطاوي في 1 فبراير/شباط 2021، بعد حضوره إلى مقر لجهاز الأمن الوطني، أحد قطاعات الشرطة الخاصة، في القاهرة الجديدة، بعد استدعائه شفويّاً. وتعرَّض للاختفاء القسري حتى 6 فبراير/شباط 2021، حين مثوله أمام

نيابة أمن الدولة للاستجواب. وأخبر وكيل النيابة أنه احتُجز في ثلاثة مواقع مختلفة خلال تلك الفترة، دون أن يُتاح له الاتصال بأسرته أو محاميه. وقال أيضاً إن عينيه عُصبتا، وتعرض للكم في رأسه وبطنه خلال الاستجواب بمكتب جهاز الأمن الوطني في قسم شرطة التجمع الخامس. ورُكِّز مستجوبوه بالأمن الوطني على دراساته ونشاطه في صفحة مناهضة للحكومة على فيسبوك. ولم تأمر النيابة بإجراء أي تحقيقات في مزاعم تعرُّضه للاختفاء القسري أو تعرضه للضرب، وبدلاً من ذلك، استجوبه بشأن عمله الأكاديمي، وأمر بحبسه لمدة 15 يوماً إلى حين استكمال التحقيقات في تهمة وُجِّهت إليه بـ "انضمام لجماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، و"استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أخبار كاذبة" في قضية جديدة برقم 65 لعام 2021. واستندت نيابة أمن الدولة في اتهاماتها إلى تعليق على فيسبوك، اعتُبر أنه ينتقد السلطات، وأنكر أحمد سمير كتابته، وكذلك إلى ملف تحقيق أعدّه الأمن الوطني، ولم يُسمح لأحمد ولا لمحاميه بالإطلاع عليه. وتعتبر منظمة العفو الدولية أحمد سمير سنطاوي سجين رأي لم يُعتقل لأي سببٍ سوى اهتماماته وأبحاثه الأكاديمية التي تُركِّز على النوع الاجتماعي والدين.

ويُحتجز أحمد سمير حالياً بسجن ليمان طرة في جنوب القاهرة، دون أن يُتاح له الاتصال بأسرته أو محاميه. ويُثير احتجازه دون إمكانية الاتصال بالعالم الخارجي بواحد القلق بشأن حالته الصحية، لا سيما بالنظر لتعشي فيروس كوفيد-19 في سجون البلاد، إلى جانب انعدام سُبل الرعاية الطبية الكافية. وإضافة إلى هذا، لدى أحمد سجل من مشكلات الصحة النفسية، التي قد تتفاقم داخل السجن، خصوصاً في ظل عدم وجود وسائل الرعاية النفسية الكافية.

ومن ثمَّ، نهيي بكم أن تُفرجوا عن أحمد سمير سنطاوي فوراً ودون أي قيدٍ أو شرط، وأن تبدأوا تحقيقاً عاجلاً ومستقلاً يتسم بالحيادية والفعالية حول مزاعم تعرُّضه للاختفاء القسري والضرب. وريثما يُفرج عنه، يجب أن تُتاح له سُبل الاتصال بأسرته ومحاميه على الفور وبانتظام، وأن تُوفَّر له الرعاية الصحية الكافية، وأن يحظى بالحماية من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أحمد سمير سنطاوي باحث وطالب يدرّس علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) بجامعة أوروبا الوسطى في فيينا، عاصمة النمسا. وثرّكز أبحاثه على قضايا حقوق المرأة، بما في ذلك تاريخ الحقوق الإنجابية في مصر. ومنذ أن بدأ أحمد دراسته في جامعة أوروبا الوسطى في سبتمبر/أيلول 2019، بدايةً في بودابست، عاصمة المجر، كان يستجوبه ضباط الأمن المصريون في كل مرة عند وصوله إلى مطار القاهرة الدولي أو عند مغادرته، حول أسباب سفره إلى الخارج وطبيعة دراساته. واستُجوب أيضاً لدى وصوله إلى مصر آخر مرة في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2020.

ووفقاً لشكوى قدمتها أسرة أحمد سمير إلى النائب العام، واطّلت عليها منظمة العفو الدولية، وكذلك المعلومات التي جمعتها من مصادر أخرى مُطلّعة، داهم سبعة رجال شرطة مُقنّعون ومسلحون منزل الأسرة، خلال غياب أحمد، في 23 يناير/كانون الثاني 2021. ولم يُظهروا أي مذكرة باعتقال أحمد أو بالتفتيش، وصادروا مُسجلاً إلكترونياً من كاميرات المراقبة بالمنزل، وأبلغوا أسرته أنه على أحمد الحضور إلى جهاز الأمن الوطني، دون إبداء أي أسباب. وحينما توجه أحمد سمير إلى مكتب الأمن الوطني في أحد أقسام الشرطة بالقاهرة الجديدة في 30 يناير/كانون الثاني 2021، طُلب منه العودة في يوم آخر. وذهب إلى هناك مُجدداً في 1 فبراير/شباط 2021، مثلما طُلب منه، ثم اعتُقل. ونُقِل في 3 فبراير/شباط 2021 إلى قسم آخر للشرطة في القاهرة الجديدة، ثم نقلته قوات الأمن في 4 فبراير/شباط 2021 إلى موقع سري للاحتجاز، حيثما حُبس قبل المثل في مقر نيابة أمن الدولة العليا في 6 فبراير/شباط 2021. ورفضت السلطات إعلام أسرة أحمد أو محاميه بأي معلومات دقيقة عن مصيره أو مكان وجوده، منذ أن سلّم نفسه في 1 فبراير/شباط 2021، وحتى استجوابه أمام نيابة أمن الدولة.

واستجوبت نيابة أمن الدولة أحمد سمير سنطاوي بشأن دراساته وخلفيته الأكاديمية، بما في ذلك نتائج أبحاثه فيما يتعلق بالإسلام والإجهاض. وسألته النيابة أيضاً صراحةً عن الأسئلة التي وجهها له ضباط جهاز الأمن الوطني خلال استجوابهم له. وأجاب أحمد أنهم سألوه عن دراساته، وكذلك نشاطه المزعوم على صفحة على فيسبوك، باسم "نوار 25 يناير"، تنتقد سجل السلطات المصرية فيما يخص حقوق الإنسان، لكنه أنكر أي نشاط له على الصفحة. واستجوبته النيابة أيضاً بشأن تعليق على فيسبوك حول تعرّض صحفي مُعتقل للضرب، لكن أحمد أنكر أنه صاحب حساب الصفحة. ورُفض طلب محاميه بإحالاته إلى مصلحة الطب الشرعي لفحص إصاباته التي تعرّض لها خلال احتجازه لدى الأمن الوطني.

ولم تُراع السلطات الضمانات المحدودة التي ينص عليها القانون المصري، وكذلك التزاماتها بموجب القانون الدولي. وتُنص المادة 54 من الدستور المصري على ما يلي: "يجب أن يُبلغ فوراً كل من تُقيّد حريته بأسباب ذلك، ويُمكن من الاتصال بنويه وبمحاميه فوراً، وأن يُقدّم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته". ورغم أن المادة 40 من قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لعام 2015 يُتيح للنيابة أو "سلطة التحقيق" أن تأمر بحبس المُشتبه بهم في قضايا الإرهاب لمدة تصل إلى 14 يوماً، ولا تُجدد إلا مرة واحدة، دون استجوابهم أمام النيابة أو قاضي، فإنه يحق للمشتبه بهم أن يُعلّموا بأسباب اعتقالهم وأن يتصلوا بأسرهم ومحاميهم، وفقاً للمادة 41 من القانون نفسه. وعلاوة على ذلك، ينص القانون

على احتجاز المُشتبه بهم في أماكن رسمية لاحتجاز الأفراد. وبموجب المادتين 9 و14 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي تُمثّل فيه مصر دولة طرف، لا يجوز احتجاز الأفراد تعسفياً، ويتمتع أي شخص مُعتقل بالحق في أن يُعلّم بأسباب اعتقاله، ويجب إحضاره أمام قاضٍ على وجه السرعة، وأن يُتاح له الطعن على قانونية اعتقاله. وخصّ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إلى أن الاحتجاز يمكن أن يكون تعسفياً، حتى وإن يُجيزه القانون المحلي، إذا كان يُخالف المعايير الدولية، أو يتعارض مع حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في حرية التعبير أو التجمع أو المعتقد. ويُحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة حظراً مُطلقاً في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" التي تُمثّل مصر دولة طرف فيها أيضاً.

واعْتُقل الآلاف من المعارضين السياسيين الحقيقيين أو المُفترضين، في الأعوام الأخيرة، واحتُجزوا بموجب أوامر من نيابة أمن الدولة العليا بحبسهم احتياطياً لفترات مُطوّلة تتجاوز فترة العامين المفروضة كحد أقصى مطلق للحبس الاحتياطي، على ذمة التحقيقات في تهم متعلقة بالإرهاب، وغير ذلك، ولا تستند لأي أساس. ومن بين هؤلاء الذين استُهدفوا: مدافعون عن حقوق الإنسان، ونشطاء، ومحامون وسياسيون، ومحتجون، وصحفيون وعاملون بالقطاع الطبي وأكاديميون. وتستند الإجراءات المُتخذة ضدهم عموماً إلى تحقيقات سرية تجريها الشرطة، ولا يُسمح للمتهمين أو محاميهم بالإطلاع عليها، وأحياناً ما تدعمها تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي يُتصوّر أنها تنتقد السلطات. وعلى سبيل المثال، اعتقلت قوات الأمن [باتريك زكي جورج](#)، باحث في قضايا النوع الاجتماعي وطالب ماجستير في بولونيا بإيطاليا، في فبراير/شباط 2020، لدى وصوله إلى مطار القاهرة الدولي. ولا يزال مُحتجزاً على ذمة تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا في تهم مشابهة متعلقة بالإرهاب.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 9 أبريل/نيسان 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة أردتم إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: أحمد سمير سنطاوي (صيغ المذكر)